

دراسات محكمة

"دولة الحکامة" ورهانات النموذج
التنموي "الترابي" الجديد بالمغرب

محمد البكوري

حاصل على الدكتوراه
وباحث في الحکامة والمجتمع المدني.

12 أبريل 2022



ملخص:

يتطلب بناء نموذج تنموي جديد بالمغرب، وحتى يحقق الغايات المتوخاة منه، إدماج البعد التراحي في المسار العام للتنمية وخلق الموازنة الضرورية بين اللامركزية واللامركزية وجعل كل منهما رافعة للآخر والبحث عن السبل الكفيلة بتأسيس علاقة التماهي بين "دولة الجهات" و"دولة الإنصاف" كنمطين من أنماط "دولة الحكامة"، وكذا التناظر بين منطلقين من منطلقات أي نموذج تنموي مقترح: المنطلق التوزيعي والمنطلق التراحي. وذلك كله، بغية إيجاد الصيغ الأساسية لتنمية أكثر استدامة وإنصافاً والتععيد المعياري للديمقراطية الترابية. وبشكل عام، سيكون كل ذلك، وفي نهاية الأمر، من خلق نموذج تنموي خاص بالمجالات الترابية، تتجسد معالمه الكبرى في جماعات ترابية جديدة، تؤكد أهمية وحيوية التوجه التنظيمي الجديد المنادى به من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي: "دولة قوية ومجتمع قوي".

كلمات مفتاحية: التنمية المجالية، الديمقراطية الترابية، دولة الجهات، دولة الإنصاف، اللامركزية، النموذج التنموي التراحي الجديد.

Abstract : Building a new development model in Morocco, and in order to achieve its intended goals, requires integrating the territorial dimension into the general course of development, creating the necessary alignment between decentralization and deconcentration , making each a lever for the other, and searching for ways to establish a relationship of identification between the "Regions State " and the "Equity State" as two types of Patterns of the "Governance State", as well as the congruence between two premises of any proposed development model: the distributive standpoint and the territorial standpoint. And all of this, in order to find the basic formulas for more sustainable and equitable development and the normative practice of territorial democracy. In general, all of this will eventually enable the creation of a development model specific to the territorial areas, the major features of which will be embodied in new territorial communities, emphasizing the importance and vitality of the new organizational direction advocated by the Special Committee on the Development Model: "a Strong State and a Strong Society".

Key words : The Spatial Development , The Territorial Democracy , Regions State, Equity State, The Decentralization, The New Territorial Development Model.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

مقدمة

يعد النموذج التنموي في كنهه النظري الصرف، إطاراً مؤسسياً، متكامل الأبعاد لضبط التوازنات البنوية والهيكلية ورسم السياسات المختلفة، وفق تصورات استراتيجية ورؤى استشرافية، تجعل من ترسيخ أسس التنمية المنصفة والمندمجة للمجتمعات غايتها الكبرى، من خلال التأسيس لنموذج تنموي حقيقي وناجح، يعمل جاهداً على خلق الثروات وإنتاج الخيرات، وبشكل متماهي، الحرص على توزيعها التوزيع الديمقراطي والعاقل بين كافة مكونات المجتمع، أفراداً وجماعات.

والنموذج التنموي، ووفق هذا التحديد الشمولي، غالباً ما يتم الحديث عنه، في نطاق المبادرات المتخذة من مختلف مكونات وعناصر الحكامة لتحقيق أسس التنمية، وما يرتبط بها من تقدم اقتصادي ورفاه اجتماعي. وما ينجم عنها كذلك، من نواتج إيجابية في تدبير سائر مجالات الفعل التنموي المنشود، وطنياً وتراحيًا. وفق هذا المنظور، يمكن القول، أن تحقيق مدارك دولة النموذج التنموي المأمول لمغرب الغد يتطلب وجوباً العمل على إدماج البعد التراحي في المسار العام للتنمية، وفق مقاربة جديدة لتدبير الشأن العام المحلي، تركز على منطلقات استراتيجية وبراغماتية، كفيلة بإرساء دعائم التنمية المجالية المتوازنة، المنصفة والمستدامة. والتي تترجم، في نهاية المطاف، وبوضوح، رغبة الدولة الأكيدة في ضبط سيرورة اشتغال مسلسل اللامركزية. وذلك، في ترابط وثيق مع سياسة اللاتمرکز. وهو الأمر، الذي يستوجب، وفي أفق تحقيق الرهان الاستشراقي للنموذج التنموي البديل، والمتمثل في "دولة قوية مع مجتمع قوي"، جعل نمطين من أنماط "دولة الحكامة": "دولة الجهات" و"دولة الإنصاف" ينتقلان، وفق الفهم المعياري، من القوة إلى الفعل. ومن ثم، بناء معالم نموذج تنموي "تراحي" جديد، فعال، منتج ومنصف: اجتماعياً ومجالياً.

هنا، نتحدث عن نموذج تنموي "تراحي" جديد ينشد في كنهه تنمية المجالات الترابية، وجعلها بحق رافعة مستدامة للنهوض والإقلاع بالنموذج التنموي الوطني ككل. وهو ما يتم، أساساً، عبر تكريس أشكال جديدة للدولة "القوية"، من قبيل: دولة حامية وضابطة، تعمل على تطوير قدرات مختلف الفاعلين. مع الارتكان المعياري على البعد التراحي. وكذا، دولة فعالة، تحرص على نقل مسؤوليات تفعيل البرامج والمشاريع التنموية إلى المجالات الترابية والفاعلين المحليين.

هكذا، وبناء على ما سبق، يبدو لزوماً علينا، وبعد الوقوف على منطلقين من منطلقات أي نموذج تنموي: المنطلق التراحي والمنطلق التوزيعي، ومن خلالهما، مدى توطد أسس نمطين من أنماط "دولة الحكامة": "دولة الجهات" و"دولة الإنصاف"، العمل على توضيح مجمل معالم النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب أو النموذج المنادي بتكريس دعائمه الترابية، بالإضافة إلى دعائمه الوطنية، في أفق سنة 2035. وذلك كله، بغية تحقيق الرهانات الترابية لـ "دولة الحكامة" والوصول إلى مدارك التوجه التنظيمي الجديد للدولة عموماً، التوجه الريادي الذي يدعوه له النموذج التنموي البديل والمقترح لإرساء دعائم مغرب المستقبل. وهو ما سنعمل على تحليله، وفق مبحثين اثنين:



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

المبحث الأول: النموذج التنموي الجديد بالمغرب بين المنطلق التراحي والمنطلق التوزيعي
المبحث الثاني: النموذج التنموي الخاص بالمجالات الترابية: نحو جماعات ترابية جديدة

المبحث الأول: النموذج التنموي الجديد بالمغرب بين المنطلق التراحي والمنطلق التوزيعي

إن النموذج التنموي، ووفق نمط سوسيو-اقتصادي في التحليل، هو كل مساهمة، والتي تختلف من بلد إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى، تروم تجميع كل مكونات التنمية البشرية (المكون الإنساني، المكون السياسي، المكون الاقتصادي، المكون الاجتماعي، المكون الثقافي والمكون البيئي...)، في إطار نسق واحد ومنظومة موحدة، وتوفير المنطلقات الضرورية لإبراز العلاقات الجدلية التي ينبغي أن تقوم بين هذه المكونات وبين أبعاد الفعل الإنساني برمته. وذلك كله، بغية إيجاد الصيغ الأساسية لتنمية أكثر شمولية واستدامة. وهي التنمية، التي تضبط من جهة، التوازنات الضرورية لدولة ما. كما تضمن من جهة أخرى، توزيع الموارد المتاحة والإمكانات المتوفرة، بشكل عادل ومنصف بين الأفراد والجماعات. ويمكن تحديد منطلقات النموذج التنموي في خمسة، وهي: المنطلق البنيوي، المنطلق الوظيفي، المنطلق المؤسسي، المنطلق التراحي، المنطلق التوزيعي.

في هذا السياق، يمكن التأكيد على أن النموذج التنموي "التراحي"، وحتى يحقق المراد منه على المستوى الغائي، والمتمثل في الرفع من دواعي وعوائد التنمية، عليه أن يستند في مرجعيته، وأن يسترشد في معياريته على كل من المنطلق التراحي والمنطلق التوزيعي.

المطلب الأول: المنطلق التراحي و"دولة الجهات"

تجسد مسألة التدبير التراحي، منطلقاً حقيقياً لبلوغ مدارك التنمية المنصفة والمتوازنة، والتي بإمكانها الاستجابة الأنية والفعالة لكل متطلبات الأفراد والجماعات على صعيد النسق التراحي، وفق اشتراطات من إنتاجية ومردودية وجاذبية الاقتصاديات الترابية الجديدة، وما لها من انعكاسات إيجابية على مستوى سيرورة التنمية. مع ما يرتبط بها من ضرورة تجاوز الفرص الضائعة، والتي قد تؤخر سبل الإقلاع التراحي الفعال وتبخس من مجهودات مكونات وعناصر الحكامة في تحقيق كل غايات التنمية الترابية المستدامة. الأمر، الذي يجعل من التفكير في بناء نموذج تنموي يراعي منطلقات التسويق التراحي الناجح مسألة حاسمة في ضمان تناغم وانسجام مسارات التنمية، بسائر تجلياتها، واستحضار من أجل كل ذلك، مختلف الأبعاد الاستراتيجية التي من شأنها تجويد الخدمات الترابية والرفع من نمط عيش الفئات المستهدفة من سياسات التدبير التراحي¹. ومن ثم، الحسم الفعلي والفعال في بناء منظومة معيارية خاصة بنموذج تنموي "تراحي"، يدمج، وفي كل واحد، تدخلات كل الفاعلين. مع الحرص على تثمين كل أبعاده البشرية والطبيعية والثقافية، أي رأسماله المادي وغير المادي. وذلك كله، من منطلق رؤية

¹ محمد البكوري، النموذج التنموي: الأسس النظرية الكبرى، دار السلام، الرباط، 2019، ص 174.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

استراتيجية ترفع من المقومات وتعالج الاختلالات. ولن يتأتى تحقيق ذلك، إلا بإرساء دعائم جماعات ترابية فعالة وممأسسة، وأكثر دينامية في مسارات الحقل التنموي، بأنماطه المتعددة. ويتجلى المنطلق التراحي للنموذج التنموي، أساساً، على مستوى "التنمية المحلية"، والذي ظهر كمفهوم رائد في بحر الستينيات من القرن المنصرم على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب. وذلك، من أجل معالجة الاختلالات القائمة بين الجهات والمجالات الترابية المختلفة.

والتنمية المحلية هي عملية، يمكن بواسطتها، تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية: اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً... من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

إنها عملية تغيير، تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية. وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية². هنا، سيبرز مفهوم "التنمية الترابية" كمفهوم متطور للتنمية المحلية.

وتعد "التنمية الترابية" كبراديجم جديد من مصطلحات الجيل الجديد³. إذ، لازال لم يعمر طويلاً في المجال التداولي لحقل السياسات العمومية والشأن العام.

ويمكن تعريف التنمية الترابية بكونها "نموذج تنموي يقوم على أساس الديناميات المجالية والديناميات المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية المندمجة والمتفاعلة والإيجابية، على المستوى المحلي والجهوي، قصد الرفع من القدرات البشرية والزيادة في القيم المضافة، من أجل تلبية حاجيات السكان الحقيقية وتحقيق الرفاهية لهم"⁴. فنكون، ونتيجة لتضافر كل هذه العناصر والمكونات أمام تنمية ترابية داعمة لقيام نموذج تنموي تراحي متطور، منتج وتنافسي.

من الواضح جداً، أن فلسفة التدبير التراحي الاستراتيجي، إذاً، هي في حقيقة أمرها، رهان من رهانات بناء "دولة الحكامة" الترابية. مع ما يرتبط بها، من مبادئ التشارك والتعاون والمأسسة والقرب، والتي بإمكانها تثمين مقدرات وممكنات الفعل التراحي السائد، وجعله مرتكزاً من مرتكزات الديمقراطية المحلية. وذلك لن تتحقق مراميه، إلا بالحرص الأكيد على القيام بعملية إدماج فعال للمشاريع الترابية في سيرورة النموذج التنموي المنشود. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل مستويات التشخيص الشمولي لمواطن القوة والضعف لكل سيرورة تنموية ترابية، وعلى صعيد شتى مجالات الفعل التراحي.

² زياد عبود علوش، لبنان التنمية: آفاق وتحديات: أبعاد تنموية ورؤية إنسانية، دار الفارابي، بيروت، 2014، ص 59 .

³ من قبيل: الالتقائية والذكاء التراحي والحكامة الترابية واستدامة الفعل التنموي...، والتي تشكل في عمقها منظومة مفاهيمية متكاملة، مجسدة لتطور التدبير التراحي الجديد.

⁴ بلال الكركاكي، النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترابية بالمغرب -دراسة مقارنة-، مكتبة الرشاد، سطات، الطبعة الأولى، 2021، ص 12 .



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

لقد أثبتت الكثير من التجارب التراكمية والممارسات الفضلى في مجال التدبير التراحي، خاصة على مستوى صياغة وتنفيذ السياسات التنموية ضرورة إرساء نمط من الحكامة الترايبية، قادر في عمق ذاته، على تحقيق غايته القصوى، ألا وهي وضع لبنات الصرح الديمقراطي التراحي الحقيقي وتوطيد أركانه في كل مستويات التنمية وامتداداتها الشمولية. في هذا السياق، تزايد الاهتمام بتنمية الديمقراطية واللامركزية والدعوة إلى تبنيها على المستوى الدولي، منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي، باعتبارهما الحل الأمثل لمواجهة ضعف مستوى التنمية⁵.

هنا، وعلى صعيد المغرب تتجلى أهمية ديمقراطية تدبير التنمية الترايبية بالمغرب. إذ، أنه، وبعد عقود من اعتماد التخطيط المركزي الذي أثبت عجزه عن تلبية المطالب المحلية، برزت الحاجة لتمتع الهيئات اللامركزية باختصاصات فعلية وموارد ملائمة. بما يمكن، في نهاية المطاف، من إعطاء مضمون تنموي ملموس للديمقراطية التمثيلية، ومن تحقيق التكامل بين رهانات الشرعية السياسية ومتطلبات الفعالية التقنية⁶. على ضوء ركائز هذا التوجه الجديد، يمكن القول أن النموذج التنموي "التراحي" البديل بالمغرب، وحتى يضمن نجاعته وفعالته، عليه أن ينبني، في رؤيته المستقبلية، على أربع دعائم أساسية مؤطرة للمنطلق التراحي، وهي: التشارك والاستشراف والاستراتيجية والكفاية في التدبير.

فبخصوص دعامة التشارك، أي عملية إشراك كل الفاعلين، والتي تدخل في إطار شمولي لتدبير إشكالية التنمية بشكل عام، سنجد أن التقرير الذي وجهه البنك الدولي سنة 1995، بطلب من الملك الراحل الحسن الثاني حول وضعية الإدارة المغربية كان من ضمن ما جاء في توصياته للخروج من الأزمة وتفادي ما عرف آنذاك ب"السكتة القلبية"، هو ضرورة أن تلعب الجماعات المحلية أدواراً جديدة، تقوي من مساهمتها في تدبير الشأن المحلي والوطني وخدمة التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي⁷.

وفيما يتعلق بالدعامة الثانية، فيمكن التأكيد على أن المنطلق التراحي هو منطلق استشرافي بامتياز. في هذا الشأن، يمكن الحديث عن مسألة استشراف التراب، باعتبارها آلية من آليات الارتقاء التنموي الشمولي، وفق رؤية استراتيجية مبنية، بالأساس، على رسم الخطط المستقبلية المرتبطة بسيرورة التنمية. وبغية ذلك، يعتمد

⁵ عبد العزيز أشرفي، الحكامة الجيدة : الدولية- الوطنية- الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة، مكتبة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، 2009، ص 217.

⁶ عبد الرفيع زعنون، تدبير التنمية الترايبية وسؤال الديمقراطية : الفرص والمخاطر، ضمن "الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترايبية بالمغرب - دراسات متكاملة -"، تنسيق إدريس جردان وعبد المنعم لزعر، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020، ص 125.

⁷ عبد الله شنفر، الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية - دراسة في القرار المحلي -، مطبوعات المعرفة، مراكش، 2015، ص 261.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

الاستشراف التراحي على التحليل، والذي يعمل على تحقيق إشعاع تنموي للتراحي في المستقبل⁸. أما على مستوى الدعامة الثالثة، فعلى المنطلق التراحي، أن يؤسس أبعاده المتنوعة، على التخطيط الاستراتيجي "المحوكم" للمجالات الترابية المختلفة ولحواضر الغد⁹. وكذا، الأخذ في الحسبان مجمل حاجيات ساكنة هذه المجالات وهذه الحواضر، خاصة على مستوى الاستجابة للخدمات العمومية الملحة والآنية. وذلك، من منظور أن وتيرة التوسع الحضري وتزايد الأنشطة الاقتصادية والبشرية من شأنهما أن يزيدا من حدة التحديات المرتبطة بحكامة المدن وحركية التنقل وإعداد التراب الوطني لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العمومية¹⁰. وفيما يرتبط بالدعامة الرابعة والأخيرة، فهي التي تؤكد على أن البعد التراحي، لأي نموذج تنموي، عليه أن يستند إلى مرجعيات من الكفاية في التدبير، بالشكل الذي يستحضر، وبالأساس، منطق تتبع النتائج وتحقيق الغايات. في هذا الصدد، ومن منظور مؤشرات عديدة: كمية وكيفية، اقتصادية واجتماعية... كثيراً، ما نجد، وعلى صعيد التجربة المغربية، أن هناك غياب لمقاربة استباقية في قيادة التغيير. وكنتيجة لذلك، فإن التنزيل التراحي للسياسات العمومية، عبر المجالات الترابية لم يجد بعد طريقه للتفعيل. إذ، تتم ترجمته، غالباً، عبر حلول توضع على المستوى المركزي ولا تأخذ في الاعتبار، بما فيه الكفاية، الخصوصيات الجهوية والمحلية. كما يرى ذلك التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد¹¹. مما يعري، بالتالي، ومن ناحية أولى، عن هشاشة واضحة ترصد بخصوص حكامه المجالات الترابية المختلفة. ومن ناحية ثانية، عن الضعف البين في مساهماتها في المسارات التنموية للدولة عموماً.

على ضوء ذلك، يتطلب تحقيق الحكامة الترابية بالمغرب، وبالضرورة، تجاوز واقع التنظيم التراحي الحالي. وما يرتبط به من أوجه قصور عديدة على مستوى تدخله في المجال التنموي. بالشكل، الذي ما فتئ يستدعي، وباستمرار، تفكيراً جديداً في فلسفته. وذلك، من خلال الاستناد إلى قاعدة التراب كمرجعية لكل فعل أو سياسة تنموية جهوية أو محلية¹². وهي المسألة التي استحضرتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد في مهمتها التقويمية للحكامة الترابية أو النموذج التنموي التراحي القائم. ومن ثم، كان حرصها الأكيد في مخرجات تقريرها على بلورة رؤية جديدة للمجالات الترابية، كمجالات قادرة على التكيف وكفضاءات لترسيخ أسس التنمية¹³.

⁸ رشيد أجلاب، دور اللاتمرکز الواسع في مشاريع التنمية الترابية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية 2015/2016، ص 172.

⁹ حسب معطيات صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، وبناء على أرقام وتوقعات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، فإن عدد سكان العالم الحضري بالمغرب سيبلغ 70 في المائة بحلول عام 2035.

¹⁰ اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، "النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع" - التقرير العام -، أبريل 2021، ص 38.

¹¹ المرجع نفسه، ص 31.

¹² هشام مليح، سؤال الحكامة الترابية بالمغرب، مجلة مسالك، عدد مزدوج 22/21، سنة 2012، ص 87.

¹³ اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 117.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

هذه الرؤية المتطورة، والتي تستوحى قوتها المعيارية من ركائز المنطلق التراحي، تجعل من نمط "دولة الجهات" رهاناً حقيقياً من رهانات "دولة الحكامة" أو دولة النموذج التنموي المأمول بالمغرب عموماً¹⁴.

من مستلزمات "دولة الجهات" بالمغرب¹⁵ هناك، بالدرجة الأولى، العمل على التنزيل الفعلي والفعال لمسارات الجهوية المتقدمة والتسريع من وتيرة تحقيق ذلك، عبر الحرص الشديد على نقل الاختصاصات وتوسيعها¹⁶ وتوفير الموارد الكافية: البشرية والمالية وتعاضد الإمكانيات والوسائل المطلوبة وضمان التقائية السياسات والاستراتيجيات الترابية المتخذة، وكذا، القطاعية. مع ربط ذلك، وبشكل لازم، مع التنفيذ المعياري لمطلوبات اللاتمرکز الإداري، باعتباره رافعة أساسية للارتقاء بسيرورة اللامركزية عموماً.

على هذا الصعيد، ولترسيخ "دولة الجهات" بالمغرب، يستوجب خلق مواءمات ضرورية مع أنماط أخرى من "دولة الحكامة". إذ، ينبغي اليوم تشجيع المناطق التي تعرف تخلفاً ملحوظاً والوقوف بجانبها في إطار سياسة جهوية، تقوم على مبدأ التضامن بين الجهات -المواءمة مع "دولة التضامن" -¹⁷. وكذا، الارتقاء بالمجال الاجتماعي، والذي يمثل إحدى الاستراتيجيات التي لا محالة تسهم في دعم المسار التنموي- المواءمة مع "دولة الرفاه" -، بماله من قدرات على تجميع الجهود ودعم الاقتصاد - المواءمة مع "دولة الإنتاج" - وتعبئة الموارد في بناء مشاريع تشاركية تنموية كبيرة - المواءمة مع "دولة الإنجاز" - وبالتالي، فوجود مجتمع ذو فكر تنموي وبقدرة غير محدودة يعد دعامة بجانب الدولة وسلطاتها لضمان تنزيل مشروع تنموي ونهضوي على جميع المستويات.

عموماً، إن الانتقال من "دولة الجهات" نحو الدولة الجهوية يستدعي إعادة النظر في وظيفة المؤسسات المحلية وأساس تشكيل المؤسسات الوطنية التي ستصبح ذات أساس تراحي جهوي. إضافة، إلى ضرورة رسم حدود

¹⁴ في هذا السياق، يؤكد الملك في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، يومه الجمعة 13 أكتوبر 2017 على ما يلي: "إن النموذج التنموي مهما بلغ من نضج سيظل محدود الجدوى، ما لم يرتكز على آليات فعالة للتطور، محلياً وجهوياً. لذا، ما فتئنا ندعو لتسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية، بمختلف جهات المملكة. فالجهوية ليست مجرد قوانين ومساطر إدارية، وإنما هي تغيير عميق في هيكل الدولة، ومقاربة عملية في الحكامة الترابية. وهي أنجع الطرق لمعالجة المشاكل المحلية، والاستجابة لمطالب سكان المنطقة، لما تقوم عليه من إصغاء للمواطنين، وإشراكهم في اتخاذ القرار، لا سيما من خلال ممثليهم في المجالس المنتخبة. وإدراكاً منا بأنه ليس هناك حلولاً جاهزة، لكل المشاكل المطروحة في مختلف المناطق، فإننا نشدد على ضرورة ملاءمة السياسات العمومية، لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة. ولإضفاء المزيد من النجاعة على تدبير الشأن العام المحلي نلح على ضرورة نقل الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية للجهات، بموازاة مع نقل الاختصاصات".

¹⁵ من أجل تحقيق الطموحات والأهداف الأساسية التي ينشدها، فإن النموذج التنموي الجديد يرتكز على أربعة محاور رئيسية للتحويل، ومنها المحور المتعلق بالمجالات الترابية وتعزيز مكانتها في صلب العملية التنموية. هذا المحور، سيجعل من العمل على انبثاق "مغرب الجهات" مزدهر وحيوي اختياره الاستراتيجي الأول. أنظر: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 69.

¹⁶ جائحة كورونا أكدت، باللموس، ضرورة الاستناد إلى "دولة الجهات"، قوية معيارياً. أي، جهات تمارس اختصاصاتها الفعلية، وبفعالية مطلقة، غير محصورة أو مبتورة بأداة الرقابة.

¹⁷ رضوان زهرو، الاختلال الجهوي، مجلة مسالك، عدد مزدوج 12/11، سنة 2009، ص 4.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

للاختصاص بين المستويين وطبيعة تنازلات المركز... وبالتالي، فإن خيار الجهوية ليس خياراً تقنياً أو إدارياً، بل يستدعي إعادة طرح سؤال فصل السلط وأساس التمثيل السياسي وشكل الدولة... فالأمر، يتعلق إذن بضرورة تبني فلسفة سياسية جديدة تتأسس على مبدأ التعددية المحلية وترسيخ ثقافة الاحتكام إلى المرجعية القانونية ومبدأ الحكامة الجيدة التي تسمح بتبني مبادئ التدبير العمومي. مما يسمح بانبثاق سلطة جهوية فعلية ومتجانسة¹⁸.

ومن ثم، فهذا النمط من أنماط "دولة الحكامة" - "دولة الجهات" -، ومن منظور المنطلق التراحي، ولكي تتعزز أسسه في الأمدين المتوسط والطويل، عليه أن يعمل جاهداً على ضبط إواليات اشتغال "دولة الحكامة" تراحيًا، والقيام، وفي الآن نفسه، بعمليات تجاوز مختلف الاختلالات والعراقيل التي قد تحد من طموحه المنشود في تحقيق مدارك التنمية الشاملة والدامجة للأفراد والمجالات.

فتصبح عبر ذلك، وفي نهاية المطاف، "دولة الجهات" هي الدولة التي تفتح الأفاق الواسعة أمام مشاركة فئات عريضة من المجتمع في التدبير الجمعي والتكاملي للشأن العام "التراحي". وبالتالي، ترسيخ كل أبعاد الديمقراطية بنمطها: التمثيلي والتشاركي. أي، الديمقراطية، بشكلها الحديث، والذي يمزج، وفي الآن نفسه، بين النمطين معاً وسيلة وغاية.

المطلب الثاني: المنطلق التوزيعي و"دولة الإنصاف"

يعتبر المنطلق التوزيعي الأساس القيمي الذي يدور في فلكه أي نموذج تنموي يتوخى زيادة المجتمع والارتقاء بمكوناته المعيارية. وهي المسألة، التي قد تتجسد بعض تجلياتها الكبرى في التمازج المفروض بين المفاهيم ذات الصلة بالتنمية، من قبيل مفهومي "العدالة" و"التنمية المستدامة". هنا، وحسب العديد من الباحثين، سنجد أن هناك ترابطاً وثيقاً بين العدالة واستدامة التنمية؛ فالبدء بالعدالة ينتهي بنا إلى ضرورة مراعاة مطلب الاستدامة والبدء بالاستدامة ينتهي بنا إلى العدالة كشرط ضروري للاستدامة.

والحق أن العدالة واستدامة التنمية وجهان لعملة واحدة، خاصة على المستوى التوزيعي. إذ، أن كلا منهما معني بالإنصاف في توزيع الحقوق والفرص والمزايا والأعباء بين الناس في المجتمع الذي يعيشون فيه، وبين مجتمعهم والمجتمعات الأخرى، وفي ما بين الزمن الحاضر والزمن المقبل¹⁹.

وتبرز أهمية المنطلق التوزيعي بخصوص إمكانات التنمية، من خلال خلق التوازن الضروري بين إنتاج هذه الإمكانيات وتوزيعها. وذلك من منظور، أن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار. كما أن عدالة التوزيع دونما إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس²⁰.

¹⁸ خالد فريد، الجهوية الموسعة بالمغرب وأهمية البعد السوسيو-سياسي في مقاربة تدبير الشأن المحلي، ضمن: الجهوية الموسعة بالمغرب (أي نموذج مغربي على ضوء التجارب المقارنة؟)، جمع وتنسيق سعيد جفري وكريم لحرش، طوب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، 2010، ص 48.

¹⁹ أنظر: إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

المنطلق التوزيعي، قد يبدو من جهة أخرى، في تجليات توزيع المنافع والخيرات على الطبقات المتواجدة على صعيد أي نسق اجتماعي سائد، يتمثل أساساً في مستلزمات النموذج التنموي القائم. فكما يرى ذلك، عزمي بشار، فالعدالة، تعني، غالباً، تلاؤم حصص مختلفة من المنافع أو الخيرات مع المراتب والطبقات المختلفة. كما أنها، تعني وجود نظام مضبوط من توزيع الحصص في الثروة والجاه والسلطة والولاء أيضاً²¹، أي توزيع كل ما ينتج عن النموذج التنموي من الامتيازات والخيرات الأولية، وكذا الموارد والخدمات المتنوعة: مادية أو معنوية، وبشكل عادل، متساو ومنصف.

هكذا، يتولد مفهوم "العدالة التوزيعية"، والتي تختص بتوزيع ما سبق ذكره: الامتيازات، الخيرات، الموارد، الخدمات... مع ضرورة إيلاء العناية اللازمة للأبعاد المؤسسية المتعلقة بهذا النوع من العدالة، والتي نجد أن من الإشكاليات الرئيسية المرتبطة به، كما يرى ذلك جون رولز في سياق حديثه عن المؤسسات الخلفية للعدالة التوزيعية، هي اختيار نظام اجتماعي تطبق مبادئ العدالة على البنية الأساسية وتنظم كيف تجمع مؤسساتها الرئيسة في مخطط واحد²². وعدالة التوزيع هاته، هي مرتبطة أكثر بالمسائل التنموية؛ فهي تبرز كقضية مهمة في توزيع عوائد التنمية²³، في إطار من التماهي والتكامل المطلقين مع العدالة التعويضية أو التصحيحية، والتي تنوخ في عمقها المعياري، خلق التناسب المفقود وضمان المساواة في العدالة التوزيعية وتحققها الفعلي والفعال. ويجد البعد التوزيعي مرجعيته المعيارية، فيما يعرف في الأدبيات الأممية بـ "الحق في التنمية". مع ما يرتبط به، من وجوب التوزيع العادل والمنصف لعوائد ونواتج التنمية بين الأفراد والجماعات. هنا، يتعلق الحق في التنمية بتعزيز وحماية قدرة الأفراد على المشاركة في التنمية والإسهام فيها والتمتع بها، بما في ذلك التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. ويتصور أن "الإنسان" يجب أن يكون موضوعاً مركزياً ومشاركاً ومنتفعاً في عملية التنمية. ولذلك، لا يعد الحق في التنمية حقاً من حقوق الإنسان فحسب في حد ذاته، ولكنه أيضاً ضروري للتحقيق الكامل لجميع حقوق الإنسان الأخرى. ويدعو أيضاً إلى التوزيع العادل للمنافع الناتجة عن التنمية. وبشكل عام، يعد الحق في التنمية حقاً فردياً وجماعياً على حد سواء. وهذا يعني أن الجماعات (على سبيل المثال، الدول والشعوب والأمم والمجموعات) تعد أيضاً من المنتفعين من الحق في التنمية²⁴. وبالتالي، فإن هذا الأخير يشمل، وبالضرورة، المجالات الترابية، من منظور تبلوره، وفي الآن نفسه، كإمكان وكرهان للحد من التفاوتات التي يمكن أن ترصد على مستوى هذه المجالات وتحقيق الإنصاف بكل تجلياته.

²⁰ زياد عبود علوش، مرجع سابق، ص 11 .

²¹ عزمي بشار، ضمن : ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص 28.

²² جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص 344.

²³ صلاح هاشم، العدالة والحق في التنمية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، 2018، ص 23.

²⁴ مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية، مقدمة للولاية، يناير 2018، ص 4.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

هنا، يجسد الإنصاف دعامة قوية لبناء نموذج تنموي حقيقي: تعاوني / تكاملي، تنافسي / متوازن، من منطلق اقتصادي بحت، متوافق عليه، سواء من حيث تحقيق أهدافه المختلفة أو من حيث تنزيل مضامينه المتنوعة، وطنياً وتراحيًا.

بالمغرب، تم الشروع، وبشكل عام، في التفكير في المنطلق التوزيعي الخاص بالمجالات الترابية وإنهاء مظاهر التفاوتات المجالية وترسيخ مدارك الإنصاف الترابي. وبشكل خاص، في رسم البوادر الأولى لـ "دولة الجهات". وكذا، "دولة الإنصاف" غداة الاستقلال²⁵. إذ، وجد المغرب نفسه، حينئذ، أمام تركة استعمارية جسيمة، ليس فحسب على صعيد الفوارق الجهوية، بل وشملت كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية. حيث، أهمل التقسيم الجهوي الاستعماري، ليأخذ الإطار الإقليمي محله كوسيلة تمكن من فرض سلطة الدولة الفتية، سياسياً وإدارياً.

ولم يظهر الاهتمام بالمجال الجهوي والجهة إلا بعد استفحال خطورة الفوارق والتفاوتات الجهوية وعجز الإطار الإقليمي عن مواجهتها. لأنه، إطار محدود لا يلائم الهدف المرجو منه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الاختلالات واللاتوازنات التي تعرفها مختلف جهات المملكة²⁶. وبالتالي، تعميق أعطاب التنمية عموماً والتنمية الترابية خصوصاً. الأمر، الذي يجعل من المقاربة المرتكزة على المنطلق التوزيعي مقارنة لا محيد عنها للحد من التفاوتات المجالية. وبالضبط، عبر العمل على تعزيز أسس ومقومات التنظيم الجهوي، كمرجعية جديدة

²⁵ في إطار المواءمة الضرورية بين نمطين من أنماط "دولة الحكامة" - "دولة الجهات" و"دولة الإنصاف" - قام المغرب بعدة إصلاحات تطمح إلى إرساء أسس تنمية مجالية متوازنة تترجم على أرض الواقع خيار الجهوية الموسعة، من خلال مسلسل اللامركزية واللامركزية. وقد ساعدت هذه الإصلاحات، على ضخ المزيد من الدينامية للمجالات الترابية، غير أنها لم تتمكن من تقليص الفوارق المجالية، ما دامت الثروة الوطنية تظل محصورة في عدد قليل من الجهات. وتشكل ثلاث جهات من أصل اثنتي عشرة ما يناهز 60 في المائة من الناتج الداخلي الخام في 2018 - حسب معطيات صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، "الحسابات الجهوية"، 2018 - . وفي ثمان جهات من أصل اثنتي عشرة يقل الناتج الداخلي الخام الإجمالي حسب الفرد الواحد عن المعدل الوطني. وتعكس الفوارق في الثروة بين الجهات وداخل الجهة الواحدة، في جزئها الأكبر، التباين في الإمكانيات المتاحة، من حيث الرأسمال البشري والموارد الطبيعية. ويزيد من حدة هذه الفوارق، التوزيع غير العادل للتجهيزات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وكذا، صعوبة جلب الكفاءات والمواهب التي تحتاجها والحفاظ عليها. وتعكس أيضاً ضعفاً في القدرة على استغلال المؤهلات المجالية بشكل أفضل، ارتباطاً بالتأخير ومقاومة التغيير، فيما يخص التنزيل المجالي للسياسات العمومية ونقل الصلاحيات المتصلة بالمرافق العمومية لفائدة الجهات. وتشير تجربة الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي كانت أول منطقة تستفيد من نموذج تنموي جديد خاص بها، أن تعبئة المؤهلات على المستوى الترابي أمر ممكن. وقد مكنت الجهود التي بذلتها لحد الآن السلطات العمومية من وضع هذه الأقاليم على سكة واحدة للتنمية، كما تدل على ذلك الدينامية المتسارعة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، بالمقارنة مع الجهات الأخرى للمملكة. أنظر: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 46.

²⁶ محمد اليعقوبي، المظاهر التاريخية والتنظيمية للجهوية في المغرب، ضمن: تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب، فنون الطباعة والإشهار، فاس، الطبعة الأولى، 2005، ص 114.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

لتحديث الدولة، وباعتباره الإطار الأصح، لوضع كل الاستراتيجيات التنموية، وفق خصوصيات كل منطقة²⁷. على هذا الأساس، ومن أجل بلوغ غايات "دولة الإنصاف" بالمغرب، ينبغي العمل على تحقيق اشتراطات العدالة القمينة بكبح الفوارق، بشكل عام، والحد من تأثيراتها المتعددة على نتائج ومستقبل التنمية "المأمولة". إنه، وإذا كانت "دولة الإنصاف" عموماً، وبشكل معياري، تعمل على إرساء آليات وسياسات العدالة الكفيلة بالحد من الفوارق القائمة بين الأفراد والمجالات، فإن "دولة الإنصاف"، في شقها المجالي، تتطلب في كنهها التركيز على سياسة التنزيل التراحي للاستراتيجيات التنموية. إذ، أن اعتماد هذه الاستراتيجيات، عن طريق اتخاذ المجال التراحي قاعدة لتنزيلها كفيل بملامسة حاجيات السكان. كما أن هذه السياسة، يجب أن لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. وذلك، من أجل تحقيق وسن نموذج تنموي عادل²⁸.

ومن ثم، يعتبر الإنصاف التراحي، ومن منظور الاستجابة لمتطلبات المواطنين أولوية من الأولويات التي يستشرفها مغرب 2035، في أفق تحقيق غايات النموذج التنموي المقترح. وهي الأولوية، التي عليها أن تتكرس من خلال الرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على خلق المزيد من القيمة المضافة ومناصب شغل ذات جودة تستفيد منه جميع المجالات الترابية²⁹. وكذا، من خلال التوزيع العادل للموارد والبنيات والمرافق والخدمات، حتى يستفيد منها الأشخاص، وأيضاً المجالات، في إطار المساواة والعدالة³⁰.

هكذا، وعلى ضوء تحليلنا لمنطلقين أساسيين من منطلقات أي نموذج تنموي، مع مواءمة هذا التحليل مع الواقع المغربي، تبرز، وبشكل بادي للعيان، أهمية استناد النموذج التنموي التراحي الجديد "المقترح" لتحقيق نهضة مغرب الغد، على المقاربة الترابية "الذكية"، والتي تجمع، وفي الآن نفسه، وفي إطار من التماهي المطلق بين "دولة الجهات" و"دولة الإنصاف". وهو التماهي الذي يحاول أن يجيب عن الإشكالية المتمثلة فيما يلي: أي طريقة لتوزيع عادل للموارد والثروات؟، في وقت تعتبر فيه كل الجهات الترابية أنها لم تنصف. فالغنية، تعتبر أنها غير ملزمة بتحمل قدر Destin مساعدة الضعيفة. وهذه الأخيرة، تعتبر نفسها ضحية تقسيم تراحي غير عادل يخدم المناطق الغنية ويجب تغييره لصالح استقلالية أكبر لها³¹.

في المجمل، إن المنطلق التراحي، وفي علاقة وطيدة مع المنطلق التوزيعي، يفترض، وبالضرورة، جعل التنمية الترابية أحد أهم الأسس التي يجب أن ينبنى عليها النموذج التنموي الجديد، بكونها مدخلاً لديمقراطية محلية حقيقية، ونظراً لكون المجال التراحي يعتبر الإطار والمجال المناسب لبلورة ووضع التصورات والاستراتيجيات الجديدة للتنمية، وتحديث التدبير العمومي والتخطيط لخلق فرص الشغل، عن طريق جلب المشاريع والاستثمارات

²⁷ خالد فريد، مرجع سابق، ص 47 .

²⁸ بلال الزكراكي، مرجع سابق، ص 165 .

²⁹ اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 37.

³⁰ إدريس جردان، العدالة التوزيعية بالجماعات المحلية وإشكالية التضامن والموازنة، المجلة المغربية العمومية، العدد 4، ربيع 2009، ص 64.

³¹ المرجع نفسه، ص 62 .



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

الأجنبية والوطنية، لبناء اقتصاد تراحي قوي، كفيل بتحقيق العيش الكريم للمواطن، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع توزيع عادل للثروة بين جميع أفراد المجتمع³². وكذا، المجالات الترابية، في سياق ترسيخ مدارك العدالة المجالية. وجعل، بالتالي، التنمية الترابية تحقق الغايات التنموية، بشكل منصف ومستدام، اجتماعياً ومجالياً.

المبحث الثاني: النموذج التنموي الخاص بالمجالات الترابية: نحو جماعات ترابية جديدة

يمكن التأكيد، أن النموذج التنموي "التراحي" هو تجسيد للمواءمة الفعلية والفعالة بين نمطين من أنماط الحكامة: الحكامة التنموية والحكامة الترابية.

في هذا الشأن، إنه، وإذا كانت الحكامة التنموية، تعني توفير اشتراطات قيام تنمية حقيقية متوازنة ومنصفة، وعلى شتى الأصعدة ومختلف المستويات، الوطنية والمحلية، ومن منظور شمولي، يخدم كل الأفراد والجماعات والمجالات، فإن الحكامة الترابية تدل، بالأساس، على ممارسة السلطات المحلية للاختصاصات المنوطة بها على صعيد تحسين مؤشرات التنمية الترابية على وجه الخصوص.

عموماً، وفي إطار الدستور المطلقة للجماعات الترابية³³ كمؤسسات ديمقراطية للتدبير " المحوكم" للشأن العام التنموي، ومن منظور التدبير العمومي الجديد لما بعد البيروقراطية Post-bureaucratique³⁴، وبغية تكريس المزيد من أبعاد الحكامة الترابية، ترى الفقرة الأولى من الفصل 135 من الدستور المغربي الحالي، على أن "الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات".

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، سنجد أن النموذج التنموي الوطني ما فتى يعرف "ترنحات" عديدة، وذلك، بالرغم من التقدم الملموس والحاصل على مستوى "حكامة الدولة". وهي "الترنحات" التي تمس كذلك، النموذج التنموي "التراحي"، من حيث نشأة الاختلالات والتفاوتات المجالية³⁵. ومن ثمة، الدعوة الملكية بضرورة إعادة

³² بلال الركراكي، مرجع سابق، ص 13.

³³ حيث قام الدستور بالتنصيص على عدة مقتضيات ثورية تهم تدبير الشأن الجهوي والمحلي، أهمها تدعيم مكانة الجهات والجماعات الترابية، مع تخصيصها ب12 فصلاً (من الفصل 135 الى الفصل 146). أنظر: زكرياء خراط، الحكامة على ضوء دستور 2011: دراسة في الأسس، ضمن: مستجدات دستور 2011 وآفاق التطبيق: محاولة في بسط سبل التنزيل الديمقراطي لمقتضياته، إشراف وتنسيق ميمون خراط ونبيل بوحميدي، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، مكتبة الرشاد، سطات، 2014، ص 272.

³⁴ F.Piron, La production politique de l'indifférence dans le nouveau management public, Anthropologie et Société, vol.27, n°3, 2003, p.50.

³⁵ في هذا الصدد، يؤكد الملك في خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة - 13 أكتوبر 2017-: "إذا كان المغرب قد حقق تقدماً ملموساً، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات، ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية".



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

النظر في النموذج التنموي القائم، وطنياً وتراحيًا، وبلورة منظور تنموي جديد، يدعم الإنصاف المجالي والإنصاف الاجتماعي معاً³⁶، ويحقق رؤية متطورة للمجالات الترابية المختلفة.

المطلب الأول: المبادئ الكبرى للنموذج التنموي "التراحي" بالمغرب

تكتسب مسألة التنمية الترابية في الوقت الراهن أهمية فائقة بالنسبة للتدبير العمومي بالمغرب³⁷. على هذا الأساس، ومن منطلق أخذ بلادنا بخيار اللامركزية، شكلت الجماعات الترابية، ومنذ الاستقلال، وعلى مدى عقود حجر الزاوية لأي مخطط أو نموذج تنموي. فبالنظر، إلى اختصاصاتها ولازمتها بالحياة اليومية للمواطن فهي معنية أكثر من غيرها بمسألة التنمية. وهي اليوم، مدعوة إلى تحمل مسؤولياتها، على اعتبار أن الدولة المغربية، وبالإضافة إلى كونها وسعت من اختصاصاتها ووفرت لها مجموعة من الوسائل، سواء منها القانونية أو المالية، فإنها وطدت، وبشكل رئيسي، المبادئ التي تحتكم إليها في اشتغالها. وذلك كله، بغية بلوغ الأهداف التي أحدثت من أجلها، وفي مقدمتها تحقيق مسألة التنمية³⁸. مع العمل، وفي الآن نفسه، على تطوير رهاناتها كمجالات ترابية جديدة تستفيد من مجمل هذه المبادئ، في إطار ترسخ "دولة الحكامة" تراحيًا أو دولة النموذج التنموي "التراحي" المأمول.

الفقرة الأولى: مبدأ التدبير الحر

يؤكد الدستور المغربي الحالي على ارتكاز التنظيم الجهوي والتراحي على مبدأ التدبير الحر (الفصل 136) وعلى قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق هذا المبدأ (الفصل 146)³⁹. في هذا الصدد، لا يمكن للجماعات الترابية أن تدبر شؤونها بحرية، إلا إذا تمتعت بصلاحيات خاصة بها، متميزة عن اختصاصات الدولة وبعيداً عن رقابتها المطلقة⁴⁰. ولا يعني الشرط العام للاختصاص، الذي يعبر عنه بصيغة

³⁶ يقول الملك في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة -12 أكتوبر 2018- "لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية".

³⁷ محمد موني، عماد أبركان، متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب، مجلة الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الأول، شتبر 2015، ص 98.

³⁸ عزيزة الهلال، عضوة المجلس الإقليمي مولاي يعقوب، "النموذج التنموي الجديد بالعالم القروي: أي دور للجماعات الترابية؟ الجماعة الترابية أولاد ميمون نموذجاً"، ص 4. أنظر الرابط التالي:

<https://www.csmd.ma/documents/Aziza%20Alhilal%20Contribution.pdf>

³⁹ إبراهيم أولتيت، بعض قيود الديمقراطية المحلية: أزمة الديمقراطية التمثيلية وتقيد الديمقراطية التشاركية (دراسة في التجربة المغربية)، ضمن: الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمغرب - دراسات متكاملة -، مرجع سابق، ص 59.

⁴⁰ يرى الأستاذ عبد الواحد القريشي أن خضوع الجهات والجماعات الترابية للرقابة الإدارية للولاية والعمال، يجب ألا يتعارض ومبدأ التدبير الحر الذي يتعارض والوصاية الإدارية المشددة، سواء على الأشخاص أو على الأعمال، وسواء تعلق الأمر برقابة المشروعية أو الملاءمة، على اعتبار أن مبدأ التدبير الحر يخول للهيئات المركزية كل من سلطة التداول بكيفية



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

كون المجلس يدبر عن طريق مداولاته الشؤون المتعلقة باختصاصه، وجود تقاسم للصلاحيات بين أجهزة جماعة ترابية ما فحسب، ولكنه يعني أيضاً تحديد اختصاصات الجماعة الترابية، مقارنة بالجماعات العمومية الأخرى أو الأشخاص الذاتيين⁴¹.

هذه الملاحظة، يمكن أن نستخلصها من بعض مخرجات خيار الحكم الذاتي، باعتباره تكريس قانوني وعملي لمبدأ التدبير الحر الموسع في ممارسة الاختصاصات، بل وحتى حرية التصرف في الموارد. إذ، من بين ما جاء في مضامين مقترح الحكم الذاتي، أن سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء يتولون داخل الحدود الترابية للجهة وبواسطة المؤسسات الديمقراطية للجهة الإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو ما يعني حرية التصرف في ثروات الجهة في إطار المساواة والتضامن، وفي انسجام مع المقتضيات الدستورية⁴². وذلك كله، يتم في نطاق الحكم الذاتي المؤطر بهيكل جديدة للدولة الوطنية المحمولة على نظام الجهوية المتقدمة⁴³.

زيادة على المرتكز الدستوري، الذي يشير إلى هذا المبدأ هناك المرتكز القانوني، كالمادة الرابعة من القانون التنظيمي للجهات⁴⁴ رقم 111.14⁴⁵، باعتبارها مادة تعطي للجهة حق تدبير شؤونها انطلاقاً من مبدأ التدبير الحر، والذي يخول لها حق التداول الديمقراطي في مقرراتها، وفي كيفية تنفيذ مداولاتها ومقرراتها مادامت مندرجة في إطار القانون. وكذا، التنصيص على مستوى القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والمقاطعات⁴⁶ على ارتكاز الجماعة على مبادئ التدبير الحر، والتي لا تختلف في جوهرها عما تنص عليه المادة 243

ديمقراطية وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها. وبالتالي، فإن مبدأ التدبير الحر وإن كان لا يعني الاستغناء عن الوصاية أو الرقابة الإدارية فإنه مبدأ يقتضي بالضرورة تخفيف هذه الرقابة. أنظر: عبد الواحد القرشي، أسئلة الحكامة في الانتخابات المغربية، سلسلة إضاءات في الدراسات القانونية، المطبعة الأورو المتوسطية للمغرب، فاس، الطبعة الأولى، 2016، ص 10 .

⁴¹ حميد أبولاس، مبدأ التدبير الحر على ضوء الجهوية المتقدمة- دراسة مقارنة-، ضمن: الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمغرب - دراسات متكاملة -، مرجع سابق، ص 91 .

⁴² إدريس جردان، مرجع سابق، ص 67.

⁴³ امحمد لقمان، الثابت والمتحول في قضية الصحراء، ضمن: مقدمات سياسية من أجل نموذج تنموي جديد- مقالات في الماكرو بوليتيك-، مطبعة سايس، فاس، الطبعة الأولى، 2019، ص 89.

⁴⁴ الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (المنشور بالجريدة الرسمية، عدد 6380 ، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص 6585) .

⁴⁵ والمادة الثالثة من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم-الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 ، المتعلق بالعمالات والأقاليم (المنشور بالجريدة الرسمية، عدد 6380 ، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص 6625) . - ، والتي تنص على تطبيقات مبدأ التدبير الحر على مستوى هذا الصنف من الجماعات الترابية.

⁴⁶ الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات (المنشور بالجريدة الرسمية، عدد 6380 ، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص 6660) .



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

من قانون الجهات. بحيث، يخول هذا التدبير للجماعة سلطة التداول بكيفية ديمقراطية وسلطة تنفيذ مداولاتها ومقرراتها. وكذا، التنصيب على احترام جملة من المبادئ المؤطرة لقواعد الحكامة تطبيقاً لمبدأ التدبير الحر⁴⁷، كمبدأ بإمكان تنزيله السليم ضمان نجاعة تدخل الجماعات الترابية على صعيد المسارات التنموية للبلد ككل.

الفقرة الثانية: مبدأ التفريع

يعد مبدأ التفريع من المبادئ الجديدة التي تعتبر بمثابة الضامن للتطبيق الفعلي والممنهج للتوجه الجديد الذي يدعوله النموذج التنموي الجديد، والمتمثل في الجمع الذكي بين "دولة قوية مع مجتمع قوي"، كتوجه يعنى كافة القوى، ضمن توازن منصف وعادل، يخلق المزيد من فرص التقدم والأزدهار.

وقد قام الفصل 140 من الدستور الحالي، على التنصيب على مبدأ التفريع، من منظور تبلوره كمبدأ راسخ في إطار الحكامة الترابية الجيدة بقوله: "للجماعات الترابية، وبناء على مبدأ التفريع، اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة..."

وبشكل عام، يتلخص هذا المبدأ في تعزيز "التفريع" في المجالات الترابية المختلفة. وذلك، عبر التنصيب على اختصاصات، تعمل على تقليص الفوارق المجالية والرفع من نجاعة السياسات العمومية الترابية. وكذا، تحقيق أسس الاستدامة والقدرة على التكيف. وبالتالي، الوصول إلى مدارك التنمية، في سائر تجلياتها، على صعيد التراب المحلي.

من منطلق ذلك، يصبح التراب المحلي المرجعية الأكثر تجديدية، لتطوير منظومة الحكامة نفسها، في ارتباطها بالخصوصيات المجتمعية في ضوء المقاربة الترابية⁴⁸.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وكما يرى التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد، يتعين توسيع هامش اتخاذ القرار وتنفيذه في نطاق المستوى الأنجع لضمان أداء عمومي مرن وفعال، فيما يخص تدبير الشأن العام المحلي. بالشكل، الذي يجعل من الجماعة –الترابية- "مختبراً للحياة ومركزاً للتضامن"، بحسب تعبير هنري سوليير Henri Sellières⁴⁹.

في هذا الشأن، ينبغي كأولوية، بلورة السياسات العمومية على صعيد المجالات الترابية، من أجل دعم انبثاق الحلول المحلية المبتكرة. وذلك، بانسجام تام مع رؤية التنمية وخطوطها العريضة المعتمدة على الصعيد الوطني. وبالإضافة، إلى تسريع الإصلاحات ذات الصلة باللامركزية وباللامركزية، فإن مبدأ التفريع، وفي سياق تكريس خيار الجهوية المتقدمة يستدعي جعل الفاعلين على المستوى الترابي هم الفاعلين الرئيسيين في تنمية الجهات وتوسيع هامش تدخلهم وآليات التنمية التي يلجون إليها، كما هو الشأن بالنسبة للاعتماد على السلطات

⁴⁷ رشيد لبر، تدبير التراب: من الوثيقة الدستورية إلى القوانين التنظيمية، مجلة مسالك، العددان 39/40، السنة 12، ص 131.

⁴⁸ سعيد جفري، الحكامة وأخواتها، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2010، ص 172.

⁴⁹ Pierre-Noël Denieuil, Houda Laroussi, Le développement social local et la question des territoires, Paris :L'Harmattan, 2005, p.16.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

الجهوية للتنمية للقيام بمشاريع كبرى أو إشراك القطاع الثالث كفاعل في التنمية المحلية⁵⁰. علاوة على ذلك، وفي إطار تجسيديات المقاربة الترابية، يرتبط بمبدأ التفريع مبدأ آخر من مبادئ الحكامة المحلية، والمتمثل في الثانوية الفاعلة، والتي بمقتضاها كل مستوى تراحي أو كل مستوى من الحكامة يجب أن يعطي أجوبة نوعية ومحددة لتساؤلات وقضايا مشتركة. وهذه، هي الفلسفة التي ينطوي عليها المفهوم الجديد للسلطة⁵¹. خاصة على مستوى تقديم الحلول المحلية للمشاكل المحلية، كما ينص على ذلك المنهج التواتري *La méthode itérative*⁵²، والذي يعد مقاربة جديدة لإنجاز الإصلاحات وإحداث التغيير⁵³. وهي المقاربة ذاتها، التي تم التوصل بها لإنعاش محاور النموذج التنموي المقترح لمغرب الغد، بما فيها المحاور المتعلقة بالمجالات الترابية، وجعلها كفضاءات لترسيخ أسس التنمية.

الفقرة الثالثة: مبدأ التسيير الديمقراطي للمجالات الترابية

والمقصود بهذا المبدأ العمل على التسيير بكيفية ديمقراطية للشؤون المحلية. هكذا، وبعد أن كانت الدساتير السابقة، تتحدث بشكل من الأشكال عن "التسيير الديمقراطي" أخذ دستور 2011 بعبارتي "التسيير الديمقراطي" و"التسيير الديمقراطي".
فالفصل 135 من الدستور، ينص على ما يلي "الجماعات الترابية للمملكة تسيير شؤونها بكيفية ديمقراطية". وفي الفصل 146، نجد عبارة "تسيير الجهات والجماعات الترابية الأخرى لشؤونها بكيفية ديمقراطية"⁵⁴. وقبل ذلك، جاء في المادة 101 من الدستور المراجع ل 1996 على أن "الجماعات المحلية تنتخب مجالس تتكلف بتسيير شؤونها تديراً ديمقراطياً، طبق شروط يحددها القانون".
ومصطلح التسيير هنا، يقتضي هنا اتخاذ قرارات فعلية وحقيقية. والتسيير الديمقراطي عبر ذلك، يستلزم تكوين مجالس، أي أجهزة مكونة من عدة أعضاء والتصويت على القرارات بالأغلبية⁵⁵.

⁵⁰ اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 54.

⁵¹ محمد اليعقوبي، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، ضمن: تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص 182؛ وكذا، محمد اليعقوبي، الخصوصيات الكبرى للمفهوم الجديد للسلطة، ضمن المرجع نفسه، ص 203.

⁵² وهو المنهج الذي توسلت به اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في إعدادها للتقرير العام المقدم خلال شهر ماي 2021. كما أنه المنهج الذي يتوافق متناً وروحاً مع مبادئ العمل الموصى بها في إطار النموذج التنموي المقترح.

⁵³ وهي المقاربة المرتكزة على أربعة مبادئ أساسية، وهي: أولاً، النهوض بالحياد الإيجابي الملائم للمشاكل في إطار بيئات محمية. ثانياً، التجريب والتعلم والتكرار والتكيف. ثالثاً، التعميم عن طريق النشر. رابعاً وأخيراً، تقديم حلول محلية لمشاكل محلية، عبر العمل على تحديد المشاكل الحقيقية المراد حلها وترتيبها والبحث لها عن حلول محلية، مرتكزة على الممارسات الجيدة والفضلى بدل نقل حلول جاهزة مسبقاً. أنظر: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 57.

⁵⁴ محمد اليعقوبي، دستور 2011 والمصطلحات القانونية: ملاحظات حول بعض المفاهيم، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 145/144، يناير - أبريل 2019، ص 20؛ وكذا، إبراهيم أولتيت، مرجع سابق، ص 62.

⁵⁵ محمد اليعقوبي، المظاهر التاريخية والتنظيمية للجهوية في المغرب، ضمن: تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب، مرجع سابق، ص 116.

ومع ذلك، يمكن القول أن تخويل الجانب التقيري للجماعات الترابية على ضوء سمو المقاربة الترابية وترسيخ ركائز الديمقراطية المحلية لا ينبغي أن يفرض وبنوع من الهيمنة المطلقة، في إطار ما يمكن أن نسميه بـ"الجور" أو "الاستبداد" التنموي، بل ينبغي الالتزام الصارم والتقييد الدائم بحسن التسيير والبحث عن السبل الممكنة لتحقيق طرق التعاون بين المستويات الترابية المختلفة وتعاضد وسائلها وبرامجها وتكامل أهدافها ونواتجها. كل ذلك، عليه أن يتم في سياق هندسة جديدة للحكامة الترابية. وكذا، في ظل العناصر الرئيسة للتنمية التشاركية، من وعي تشاركي ونمو شامل وابتكار مؤسساتي⁵⁶.

بصفة عامة، ومن منظور تبلور الجماعات الترابية، ومنذ تبني دستور 2011، كـمكون ريادي من مكونات الحكامة، يتوخى عبر برامج الاستراتيجية المساهمة الفعالة في بلورة الممارسات التنموية الفضلى، ومن منطلق المبادئ الموجهة لرؤيته "الترابية" الجديدة، من قبيل: التدبير الحر والتعاون والتضامن والمشاركة والتفريع في الاختصاص...⁵⁷، فإنه أضحي من اللازم، ومن أجل بناء دعائم مجالات ترابية "قوية"، قادرة على التكيف، أن يبنى النموذج التنموي "التراحي" المقترح لمغرب الغد، على مجموعة من الاختيارات الاستراتيجية⁵⁸، والكفيلة، في نهاية المطاف، بترسيخ أسس التنمية الترابية بشكل خاص والتنمية الشاملة بشكل عام.

المطلب الثاني: النموذج التنموي "التراحي" الجديد: نحو مجالات ترابية داعمة للتنمية

على صعيد المغرب، وقصد تفادي الوقوع فيما يسميه لاري دايموند Larry Diamond بـ"الفخ التنموي" أو الطريق المسدود على المستوى الترابي، ومن أجل ترسيخ المنطلق الترابي للنموذج التنموي "التراحي" المأمول شكلت سنة 2015، وبناء على المرجعيات الكبرى للدستور الحالي، انطلاقة قانونية مهمة في ضبط وإليات اشتغال الجماعات الترابية وتكريس أسس حكامة ترابية فعلية وفعالة. إذ، أضحت لمختلف الجماعات الترابية، وبناء على مبدأ التفريع اختصاصات واسعة: اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة. كما أضحت الجهات والجماعات الترابية الأخرى تتوفر في مجالات اختصاصاتها وداخل دائرتها الترابية على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها⁵⁹.

⁵⁶ Pierre-Noël Denieuil, Houda Laroussi, Op .cit ,pp.23-24.

⁵⁷ محمد البكوري، رقمنة الصفقات ورهانات تحسين الحكامة الترابية بالمغرب، ضمن: صفقات الجماعات الترابية بين حكامة النص التشريعي ومتطلبات التنمية، مؤلف جماعي، إعداد وتنسيق عبد الحي الغربية وميمون خراط، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة فقه القضاء الإداري، العدد الحادي عشر، الجزء الأول، مطبعة الأمانة، الرباط، 2020، ص 254.

⁵⁸ يحدد التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد هذه الاختيارات في خمسة: أولاً، العمل على انبثاق "مغرب الجهات"، مزدهر وحيوي؛ ثانياً، ضمان إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترابية وتشجيع ترابطها؛ ثالثاً، تيسير تهيئة مندمجة للمجالات الترابية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط بالشبكات والتنقل؛ رابعاً، الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقوية قدرات الصمود لدى المجالات الترابية أمام التغيرات المناخية؛ خامساً، الحفاظ على الموارد المائية النادرة لصالحنا ولصالح الأجيال المقبلة. أنظر: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 117.

⁵⁹ عبد الله شنفار، مرجع سابق، ص 37.

هكذا، يمكن التأكيد، على أن من مظاهر الديمقراطية المعاصرة، هو إسناد الوحدات الترابية اختصاصات واسعة لتسيير شؤونها وإشباع الحاجيات المحلية بنفسها؛ فمنذ تبني المغرب النهج اللامركزي، بصدور ظهير 30 شتنبر 1976 الذي أناط بالجماعات الترابية اختصاصات جديدة، أصبح لهذه الجماعات دوراً مهماً في تحقيق التنمية إلى جانب الدولة⁶⁰.

هنا، تبرز أهمية الجماعات الترابية، بشكل عام، في النهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة. حيث، تتمتع المجالس التي ينتخبها السكان باختصاص قانوني في عدد كبير من المجالات، خاصة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الصدد، أدت سياسة القرب الإداري إلى إنشاء عدد كبير من الجماعات الترابية المحلية. وذلك، أساساً، بالنظر إلى كونها المسؤولة عن الخدمات العامة المحلية⁶¹. وكذا، باعتبارها مجالات ترابية، قادرة على التكيف وفضاءات لترسيخ أسس التنمية وتجسيدها للرهانات الطموحة القمينة بتحقيق مدارك "دولة الحكامة". وهي المسألة، التي تم تأكيدها، أولاً، عبر الدستور الجديد ل 2011. وثانياً، من خلال مختلف القوانين التنظيمية الصادرة سنة 2015، والمتعلقة بالجماعات الترابية. وثالثاً، عن طريق مخرجات التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، والتي تم طرحها للنقاش العمومي في ماي 2021.

الفقرة الأولى: الجهات

بالنسبة للجهة، ومع دسترتها، باعتبارها، من مرتكزات التنظيم الترابي للمغرب اللامركزي، ومن منظور إثراء طرائق اشتغالها بجملة من الآليات القانونية التي تخول لها تنفيذ البرامج التنموية على المستوى الجهوي، من قبيل: التخطيط الحضري، إعداد التراب، ميزانية الجهة، أملاك الجهة، التعاون والشراكة، نظام الصفقات...، فقد أصبح لزوماً الرفع التمكيني من قواعد التدبير "المحوكم" لمختلف هذه الآليات. وجعلها بالتالي، في صدارة تدبير الشأن العام بالمجالات الترابية.

في هذا المضمار، تأتي مقتضيات القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والخاصة بالتنزيل الفعلي والفعال لمبادئ الحكامة الترابية الجيدة⁶²، وتكريس أبعاد التنمية الحقيقية، على كل الأصعدة.

هنا، يبرز انخراط الجهة كجماعة ترابية، في صياغة معالم النموذج التنموي الجديد بالمغرب، من منطلق تعزيزها لمقومات الحكامة التنموية وأسس الديمقراطية التشاركية ومدارك التنمية الجهوية. وبشكل عام، تعد هذه الأخيرة، باعتبارها منطلقاً من منطلقات التنمية الوطنية في شموليتها، نتاجاً خالصاً لتضافر جهود الجميع في إثراء برامج التنمية الجهوية، وفي سائر مجالات الفعل التنموي المنصوص عليها في المادة 82

⁶⁰ بوشعاب سعدو، الصفقات العمومية كرافعة للتنمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 3.

⁶¹ بكني الطاهر، إشكالية الفقر بالمغرب بين معدلات التفاوت المرتفعة وضعف الحكامة المحلية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 14، شتاء 2015، ص 110.

⁶² محمد البكوري، رقمنا الصفقات ورهانات تحسين الحكامة الترابية بالمغرب، مرجع سابق، ص 268.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات : التنمية الاقتصادية، التنمية القروية، النقل، الثقافة، البيئة والتعاون الدولي.

إجمالاً، نرى أن مساهمة الجهات كجماعة ترابية في إثراء مضامين ومخرجات النموذج التنموي "المقترح"، وعبر إنشاء نموذج تنموي "جهوي"، في سياق بناء دعومات "دولة الجهات" كنمط من أنماط "دولة الحكامة"، تبرز من خلال ما يلي :

أولاً، على مستوى برنامج التنمية الجهوية: إذ، ينبغي بهذا الخصوص، إعداد برنامج متطور، يتصف بكل معالم الكفاية والفعالية، خاصة، وأنه البرنامج، الذي يحدد، أساساً، ومن منظور رؤية استراتيجية "لمدة ست سنوات الأعمال التنموية المقرر برمجتها أو إنجازها بتراب الجهة، اعتباراً لنوعيتها وتوطينها وكلفتها، لتحقيق تنمية مستدامة، ووفق منهج تشاركي"⁶³؛

ثانياً، على مستوى قواعد الحكامة : وهي القواعد المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، و"المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر لشؤون الجهة، وكذا مراقبة البرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة"، وكذا القواعد المنصوص عليها في الفصل 136 من الدستور⁶⁴، كقواعد، من شأنها الارتقاء بالفعل التنموي داخل هذه الوحدة الترابية المتطورة. وكل ذلك، ينبغي أن يتم في إطار التجانس والالتقائية مع البرامج الأخرى للدولة، وباقي الفاعلين، والتماهي مع القواعد المنظمة لهذه البرامج، والتي عليها، أن تظل، وعلى الدوام، أكثر انسجاماً مع البرامج المرسومة في إطار التوجه التنظيمي الجديد المرتبط بالنموذج التنموي البديل؛

* ثالثاً، على مستوى أجهزة تكريس الفعل التنموي بالجهات، من قبيل :

-الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، والتي أنيطت بها مهام المساعدة في دراسة وإعداد المشاريع وبرامج التنمية، وكذا تنفيذها⁶⁵؛

⁶³ حسب مقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والتي جاء في فقراتها الثالثة والرابعة والخامسة أيضاً ما يلي : " يجب أن يتضمن برنامج التنمية الجهوية تشخيصاً لحاجيات وإمكانيات الجهة وتحديداً لأولوياتها وتقييماً لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى، وأن يأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع . يتعين أن يواكب برنامج التنمية الجهوية التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، وأن يعمل على بلورتها على المستوى الجهوي، وأن يراعي إدماج التوجهات الواردة في التصميم الجهوي لإعداد التراب، والالتزامات المتفق بشأنها بين الجهة والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها والمقاولات العمومية والقطاعات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالجهة . يتم تفعيل برنامج التنمية الجهوية، عند الاقتضاء، في إطار تعاقد بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين" .

⁶⁴ ينص هذا الفصل على ما يلي : "يرتكز التنظيم الجهوي والتراحي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم ، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة".

⁶⁵ المادة 130 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

- شركات التنمية الجهوية، والتي تحدث لممارسة الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية التي تدخل في

اختصاصات الجهة أو تدبير مرفق عمومي تابع للجهة⁶⁶؛

- مجموعة الجهات، وكذا مجموعات الجماعات الترابية، واللذان تؤسسان بغرض إنجاز عمل مشترك أو

تدبير مرفق ذي فائدة عامة⁶⁷؛

- صندوق التأهيل الاجتماعي، والذي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية

والتجهيزات⁶⁸، ولاسيما في المجالات التالية: الماء الصالح للشرب والكهرباء، السكن غير اللائق، الصحة، التربية،

شبكة الطرق والمواصلات؛

- صندوق التضامن بين الجهات، والذي يتوخى ضمان التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليل من التفاوتات

بين الجهات⁶⁹.

كل هذه الأجهزة، من شأن التوسل الجيد بها، الرفع من مقدرات الفعل التنموي للجهات. وبالتالي، جعل هذه

البنيات الترابية، رافعة حقيقية للنموذج التنموي الوطني والوصول في نهاية الأمر إلى تحقيق مبتغى بناء "مغرب

الجهات".

الفقرة الثانية: العمالات والأقاليم

على صعيد العمالة أو الإقليم، ومن منطلق كون هذه الجماعة الترابية تشكل أحد مستويات التنظيم الترابي

بالمغرب فقد أولى لها المشرع أهمية خاصة. وذلك بالنظر، أساساً، إلى تبلورها كقاطرة حقيقية في سكة ترسخ

الديمقراطية المحلية وتموقعها الحيوي في صلب انشغالات التوجه اللامركزي، بالكيفية التي تساعدها كجماعة

ترابية رائدة على بلوغ أهدافها وإنجاز مشاريعها، وفق مستلزمات الحكامة "الجيدة"⁷⁰.

وتبرز أهمية العمالة أو الإقليم على مستوى مسارات السيرورة التنموية في مساهمتها كبنية ترابية في ممارسة

مهام استراتيجية على صعيد التنمية المحلية. حيث، وكما تنص على ذلك، المادة 78 من القانون التنظيمي

رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم: "تناط بالعمالة أو الإقليم داخل دائرتها الترابية مهام النهوض بالتنمية

الاجتماعية، خاصة في الوسط القروي، وكذا في المجالات الحضرية. كما تتمثل هذه المهام في تعزيز النجاعة

والتعاوض والتعاون بين الجماعات المتواجدة بتراحيها".

ولهذه الغاية تعمل العمالة أو الإقليم على:

- توفير التجهيزات والخدمات الأساسية خاصة في الوسط القروي؛

⁶⁶ الفقرة الثانية من المادة 145 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

⁶⁷ من مقتضيات المادة 148 والمادة 154 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

⁶⁸ بموجب الفصل 142 من الدستور ومقتضيات المادة 229 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

⁶⁹ بموجب الفصل 142 من الدستور ومقتضيات المادة 234 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

⁷⁰ محمد البكوري، رقمنا الصفقات ورهانات تحسين الحكامة الترابية بالمغرب، مرجع سابق، ص 270.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

- تفعيل مبدأ التعاضد بين الجماعات، وذلك بالقيام بالأعمال وتوفير الخدمات وإنجاز المشاريع أو الأنشطة التي تتعلق أساساً بالتنمية الاجتماعية بالوسط القروي؛
- محاربة الإقصاء والهشاشة في مختلف القطاعات الاجتماعية.
- تقوم العمالة أو الإقليم بهذه المهام، مع مراعاة سياسات واستراتيجيات الدولة في هذه المجالات. ولهذه الغاية، تمارس العمالة أو الإقليم اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة..."
- وبذلك، فهذه المادة، وإذا كانت ترى في متنها، أن مسألة التنمية الاجتماعية تعد أبرز رهان تنموي ترنو إلى تحقيقه هذه الجماعة الترابية، فهي كذلك، تعتبر أن هذا الرهان لا يمكن أن تقوم له قائمة إلا عبر دخوله في المواءمات الضرورية مع الاستراتيجيات التنموية للدولة، ومنها، بطبيعة الحال، المحاور المرتبطة بالنموذج التنموي المقترح. وذلك كله، من منطلق قيامها بالاختصاصات التالية :
- * أولاً، الاختصاصات الذاتية، والتي تشمل على "الاختصاصات الموكولة للعمالة أو الإقليم في مجال معين، بما يمكنها من القيام، في حدود مواردها، بالأعمال الخاصة بهذا المجال، ولا سيما التخطيط والبرمجة والإنجاز والتدبير والصيانة داخل دائرتها الترابية"⁷¹.
- و"تمارس العمالة أو الإقليم اختصاصات ذاتية داخل نفوذها الترابي في الميادين التالية:
- النقل المدرسي في المجال القروي؛
 - إنجاز وصيانة المسالك القروية؛
 - وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر والهشاشة؛
 - تشخيص الحاجيات في مجالات الصحة والسكن والتعليم والوقاية وحفظ الصحة؛
 - تشخيص الحاجيات في مجال الثقافة والرياضة"⁷².
- *ثانياً، الاختصاصات المشتركة، أي الاختصاصات المشتركة بين الدولة والعمالة أو الإقليم. وهي تشمل "الاختصاصات التي يتبين أن نجاعة ممارستها تكون بشكل مشترك. ويمكن أن تتم ممارسة هذه الاختصاصات المشتركة طبقاً لمبدأي التدرج والتمايز"⁷³. و"تمارس العمالة أو الإقليم الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في المجالات التالية: - تأهيل العالم القروي في ميادين الصحة والتكوين والبنيات التحتية والتجهيزات؛
- تنمية المناطق الجبلية والواحات؛
 - الإسهام في تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والكهرباء؛

⁷¹ من مقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

⁷² المادة 79 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

⁷³ من مقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "الترابي" الجديد بالمغرب

- برامج فك العزلة عن الوسط القروي؛

- المساهمة في إنجاز وصيانة الطرق الإقليمية؛

- التأهيل الاجتماعي في الميادين التربوية والصحية والاجتماعية والرياضية⁷⁴.

* ثالثاً، الاختصاصات المنقولة، والتي تشمل "الاختصاصات التي تنقل من الدولة إلى العمالة أو الإقليم، بما يسمح بتوسيع الاختصاصات الذاتية بشكل تدريجي"⁷⁵.

و"تمارس العمالة أو الإقليم الاختصاصات المنقولة إليها من الدولة في مجال التنمية الاجتماعية وإحداث وصيانة المنشآت المائية الصغيرة والمتوسطة خاصة بالوسط القروي"⁷⁶. وفق الاختصاصات المختلفة السالفة الذكر، يبدو أن العمالة أو الإقليم، بإمكانها كجماعة ترابية، الدفع المتواصل بعجلة التنمية وتطوير كل الأبعاد المرتبطة بها وخلق الأساس الدامج لها.

الفقرة الثالثة: الجماعات

على صعيد الجماعات، والتي أضحت في الوقت الراهن، ومن منظور العديد من المشتغلين في حقل السياسات التنموية الترابية، الإطار الملائم لبلورة استراتيجيات التنمية محلياً وتوفير التراكم الأكثر إيجابية على مستوى المبادرات المحلية، فإنه أضحى لزوماً كذلك ترسيخها لدعامات الارتقاء بالفعل التنموي المحلي. وذلك، بتشارك فعال مع باقي عناصر ومكونات الحكامة، من دولة، وبالتحديد فيما يتعلق بالاختصاصات المشتركة، وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطن، في سياق خلق حالة من التماهي المطلق والمرن بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية⁷⁷.

رغم أننا نستطيع القول، بكون التنمية، وتحقيق مداركها، هي جوهر اشتغال البنيات الترابية بشكل عام. إلا أن الجماعة، وبشكل خاص، وباعتبارها أحد مستويات التنظيم الترابي "المحوكم"، وبالنظر إلى البعد المحلي القوي في تدخلاتها تظل في كنفها التجسيد الفعلي والفعال، لما يمكن تسميته ب"تنمية القرب"⁷⁸، أي القرب من المواطنين على مستوى تشخيص احتياجاتهم وتلبية متطلباتهم، وعلى كل الأصعدة: اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، بيئياً...

⁷⁴ المادة 86 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

⁷⁵ من مقتضيات المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

⁷⁶ المادة 89 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

⁷⁷ محمد البكوري، رقمنة الصفقات ورهانات تحسين الحكامة الترابية بالمغرب، مرجع سابق، ص 270.

⁷⁸ في هذا السياق، تنص المادة 77 من القانون التنظيمي رقم 113.14، والمتعلق بالجماعات والمقاطعات على ما يلي: "تناط بالجماعة داخل دائرتها الترابية مهام تقديم خدمات القرب للمواطنين والمواطنات، في إطار الاختصاصات المسندة إليها بموجب هذا القانون التنظيمي. وذلك، بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها".



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

ومن ثم، فالجماعة هي تلك الوحدة الترابية التي تتوخى الاستجابة لغايات التنمية محلياً، والقادرة في عمقها على امتلاك وإليات التنزيل الخاص بالنموذج التنموي المحلي. وهو ما قد تتجلى أبرز مظهراته، عبر التوسل بآلية برنامج عمل الجماعة⁷⁹، في تكريس أنماط التنمية التالية⁸⁰:

-أولاً، التنمية الاقتصادية: من منظور أن التنمية الاقتصادية هي تنمية القوى الإنتاجية، والتي تتشكل من عمل العنصر البشري وأدواته الإنتاجية⁸¹، فإن القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات والمقاطعات أولى عناية خاصة للارتقاء بها، عبر التنصيب على جملة من الاختصاصات والصلاحيات المنوطة بهذه الجماعة الترابية، والمربطة بها، من قبيل: تنمية الاقتصاد المحلي وإنعاش الشغل، القيام بالأعمال اللازمة لإنعاش وتشجيع الاستثمارات الخاصة، ولاسيما إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات والمساهمة في إقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية وتحسين ظروف عمل المقاولات، وإحداث وتسيير المرافق الخاصة بأسواق البيع بالجملة والمجازر والذبح ونقل اللحوم وأسواق بيع السمك...؛

-ثانياً، التنمية الاجتماعية: تتمثل سيرورة التنمية في كل الخطوات التي تتوخى في كنهها تحقيق سبل تنمية بشرية، تركز في أبعادها الاجتماعية المتعددة والمتنوعة، على تحسين مستويات الرعاية الاجتماعية لجميع الفئات والشرائح المجتمعية، من حيث العمل الحثيث على التقليل من مؤشرات الفقر والفاقة والهشاشة والإقصاء وضمان تعليم نافع وصحة لائقة وشغل منتج...⁸²

على هذا الصعيد، ومادامت الجماعة وحدة ترابية للقرب، فإنها، وبالضرورة، وبحكم القانون، هي الساهرة "الأمنة" على أداء الخدمات ذات الطابع الاجتماعي. وهو ما يبرز في الاختصاصات الموكولة لها اجتماعياً، كإحداث وتسيير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة لتقديم خدمات القرب في ميادين، من قبيل: حفظ الصحة ونقل الأموات والدفن وإحداث وصيانة المقابر ومراكز التخيم والاصطياف، إحداث دور الشباب ودور الحضنة ورياض الأطفال والمراكز النسوية ودور العمل الخيري ومأوى العجزة والمراكز الاجتماعية للإيواء، صيانة مدارس التعليم

⁷⁹ تنص المادة 78 من القانون التنظيمي رقم 113.14، والمتعلق بالجماعات والمقاطعات على ما يلي :

"تضع الجماعة، تحت إشراف رئيس مجلسها، برنامج عمل الجماعة وتعمل على تتبعه وتحسينه وتقييمه. يحدد هذا البرنامج الأعمال التنموية المقرر إنجازها أو المساهمة فيها بتراب الجماعة خلال مدة ست (6) سنوات. يتم إعداد برنامج عمل الجماعة في السنة الأولى من مدة انتداب المجلس على أبعد تقدير بانسجام مع توجهات برنامج التنمية الجهوية ووفق منهج تشاركي وبتنسيق مع عامل العمالة أو الإقليم، أو من ينوب عنه، بصفته مكلفاً بتنسيق أنشطة المصالح اللامركزية للإدارة المركزية. يجب أن يتضمن برنامج عمل الجماعة تشخيصاً لحاجيات وإمكانيات الجماعة وتحديداً لأولوياتها وتقييماً لمواردها ونفقاتها التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى، وأن يأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع".

⁸⁰ يمكن أن تستشف مضامين هذه الأنماط، على وجه الخصوص، في المواد المتعلقة بالاختصاصات المنوطة بالجماعات : الاختصاصات المشتركة والذاتية والمنقولة وصلاحيات مجلس الجماعة ورئيس مجلس الجماعة، والواردة في القانون التنظيمي رقم 113.14، والمتعلق بالجماعات والمقاطعات.

⁸¹ محمد البكوري، النموذج التنموي : الأسس النظرية الكبرى، مرجع سابق، ص140.

⁸² المرجع نفسه، ص147.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

الأساسي ، صيانة المستوصفات الصحية الواقعة في النفوذ التراحي للجماعة ، بناء وصيانة الطرق والمسالك الجماعية، وتوزيع المساعدات والدعم لفائدة الجمعيات...؛

ثالثاً، التنمية الحضرية : ضمن سياقات الذكاء والتسويق الترابيين تندرج تدخلات الجماعة في الرفع من إمكانات الحكامة الحضرية. وهو ما يبرز في مجالات اشتغالها التالية : التأهيل والتثمين السياحي للمدن العتيقة والمعالم السياحية والمواقع التاريخية، إحداث وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة لتقديم خدمات القرب في ميادين، من قبيل : النقل العمومي الحضري والإنارة العمومية والتطهير السائل والصلب ومحطات معالجة المياه العادمة وتنظيف الطرقات والساحات العمومية وجمع النفايات المنزلية والمشاهدة لها ونقلها إلى المطارح ومعالجتها وتثمينها...، السهر على احترام الاختيارات والضوابط المقررة في مخططات توجيه التهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة والتنمية، وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بإعداد التراب والتعمير، الدراسة والمصادقة على ضوابط البناء الجماعية، تنفيذ مقتضيات تصميم التهيئة ومخطط التنمية القروية بخصوص فتح مناطق جديدة، التداول في ضوابط البناء الجماعية والأنظمة العامة الجماعية للوقاية الصحية والنظافة العمومية، وإبداء الرأي حول وثائق إعداد التراب ووثائق التعمير...؛

رابعاً، التنمية الثقافية : ينظر إلى التنمية الثقافية بكونها عملية الاعتلاء والارتقاء بالشؤون الثقافية المختلفة، في سياق الأهداف والمقاصد المنشودة، والتي توفر القاعدة المناسبة لتنمية المجتمع، ونضج البشرية وسموها / تعالها⁸³. في هذا الصدد، نشير إلى اختصاصات الجماعة ثقافياً، كما يلي : المحافظة على خصوصيات التراث الثقافي المحلي وتنميته، إحداث المركبات الثقافية والمكتبات الجماعية والمتاحف والمسارح والمعاهد الفنية والموسيقية وحماية وترميم المآثر التاريخية والتراث الثقافي...؛

خامساً، التنمية الرياضية : تطوير الإمكان البشري وتحرير الطاقات والرفع من مقدراتها هي رهانات التنمية بشكل عام. وهي الرهانات، التي من الممكن جداً، تحقيقها عبر حرص الفاعل الترابي على تجسيد كل منطلقات الارتقاء الشمولي بالفعل التنموي، ومنها المنطلق المرتبط ببناء المقومات الجسمانية لفئات عريضة من المجتمع، وعلى رأسها فئة الشباب. هنا، تبرز أهمية الرياضة في تحقيق الطفرات النوعية في المسارات التنموية للمجتمعات، خاصة على مستوى توفير المنشآت الرياضية. وهو الأمر، الذي يمكن أن يناط بالفاعل المؤسسي المكلف بالقطاع. كما يمكن أن يناط أيضاً بالفاعل الترابي، ومنه الجماعة التي ينص القانون التنظيمي رقم 113.14 على اختصاصها في إحداث المركبات الرياضية والبياديين والملاعب الرياضية والقاعات المغطاة والمعاهد الرياضية والمساح وملاعب سباق الدراجات والخيول والهجن...؛

سادساً، التنمية الإيكولوجية : بالنظر إلى أهمية البعد الإيكولوجي في مسارات التنمية، فقد أصبح بالنسبة للتنظيم الترابي الجماعي رهاناً حقيقياً من رهانات الحكامة الترابية بشكل عام. في هذا الشأن، تأتي أدوار الجماعة في الرفع من الإمكان الإيكولوجي، من خلال ما يلي : المحافظة على البيئة وحمايتها، إحداث وصيانة المنتزهات

⁸³ المرجع نفسه، ص 153.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

الطبيعية داخل النفوذ التراحي للجماعة، تدبير الساحل الواقع في النفوذ التراحي للجماعة، تهيئة الشواطئ والممرات الساحلية والبحيرات ووضاف الأنهار الموجود داخل تراب الجماعة، الحفاظ على المواقع الطبيعية، وتحديد شروط المحافظة على الملك الغابوي...
عموماً، وانطلاقاً مما سبق، تبرز المساهمة الفعالة من لدن الجماعات الترابية المختلفة، في بناء دعائم النموذج التنموي المأمول والوصول إلى مرحلة "دولة الحكامة".



خاتمة

صفوة القول، أضحى لزوماً تبني الخيارات الاستراتيجية المرتبطة بالنموذج التنموي "التراحي" الجديد. وذلك، عبر العمل، أولاً، على تجاوز "ترنحات" النموذج التنموي التراحي القائم، والذي ما فتئ يتسم، كما أبرزت ذلك جلسات الإنصات التي برمجتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في عدة مناطق، بتمظهرات عدة للاستياء العميق لدى ساكنة المدن الصغرى والعالم القروي، مع شعور بالتدني في السلم الاجتماعي والتمهيش المتزايد. وكذا، انعدام الاستقلالية والإمكانيات. مما يعرقل الأنشطة على المستوى التراحي ويعيق بروز دينامية تنموية فضلى على الصعيد المحلي⁸⁴. ثم، الحرص، ثانياً، على التنزيل السليم لمحاور التحول الخاص بالمجالات الترابية المختلفة وتعميق كل المدارك الغائية للتنمية الترابية المستدامة والمنصفة وتوطيد سائر مستلزمات التوجه التنظيمي الجديد للدولة.

على ضوء ذلك، وكما يرى تقرير الخمسينية، يشكل تنظيم المجال التراحي على مستوى بلورة وتوجيه السياسات العمومية الترابية مسألة محورية في مسارات تحول دور الدولة وصيرورة صياغة السياسات المندمجة الراسخة والتشاركية. كما أنه، يعد عنصراً مركزياً لحكامة التنمية البشرية وإرساء ثقافة الديمقراطية المحلية⁸⁵.

ويبدو أن التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد قد سار في نفس النهج. من حيث، تأكيد على ضرورة توسل النموذج التنموي المقترح برؤية جديدة، بشأن دور المجالات الترابية، باعتبارها شريكاً للدولة في البناء المشترك للسياسات العمومية وتنفيذها بنجاح. وذلك كله، في أفق بلورة حكامة جديدة لهذه المجالات. وهي الحكامة الكفيلة بدعم التكامل بينها وبين الدولة وتنمية منظومات اقتصادية مدمجة وتهيئة فضاءات وأماكن العيش والمحافظة على الموارد الطبيعية⁸⁶.

ختاماً، يستوجب الطموح المنشود في بناء مغرب الغد / مغرب 2035، ومن منظور التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد، إجراء تحولات عميقة على صعيد مستويات عدة لـ "دولة الحكامة"، وعلى رأسها المستوى المتمثل في بناء دعائم مجالات ترابية، قادرة على التكيف وخلق فضاءات لترسيخ أسس الديمقراطية الترابية وتعزيز مكانتها في صلب العملية التنموية ككل، ترابياً ووطنياً.

⁸⁴ اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 21.

⁸⁵ "المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006، ص 78.

⁸⁶ من أجل تحقيق هذه المدارك الغائية، يستوجب العمل، وباستمرار، على تعزيز قدرات المجالات الترابية وتقوية مناعتها بشكل مستدام. وكذا، إعادة التفكير في آليات اشتغالها وتفاعلها واتخاذ القرار على مستواها وفق مقاربة جديدة ومتطورة. مع جعل فعالية العمل في صلب هذه المقاربة. أنظر: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص 117.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

المراجع المعتمدة:

كتب:

- إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
- إدريس جردان، العدالة التوزيعية بالجماعات المحلية وإشكالية التضامن والموازنة، المجلة المغربية العمومية، العدد 4، ربيع 2009.
- محمد لقمان، مقدمات سياسية من أجل نموذج تنموي جديد- مقالات في الماكرو بوليتيك-، مطبعة سايس، فاس، الطبعة الأولى، 2019.
- بلال الركراكي، النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترايية بالمغرب -دراسة مقارنة-، مكتبة الرشاد، سطات، الطبعة الأولى، 2021.
- جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.
- زياد عبود علوش، لبنان التنمية: آفاق وتحديات، دار الفارابي، بيروت، 2014.
- سعيد جفري، الحكامة وأخواتها، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2010.
- صلاح هاشم، العدالة والحق في التنمية، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الجيزة، 2018.
- عبد العزيز أشريقي، الحكامة الجيدة: الدولية- الوطنية- الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة، مكتبة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد الله شنفرار، الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية - دراسة في القرار المحلي-، مطبوعات المعرفة، مراكش، 2015.
- عبد الواحد القريشي، أسئلة الحكامة في الانتخابات المغربية، سلسلة إضاءات في الدراسات القانونية، المطبعة الأورو المتوسطية للمغرب، فاس، الطبعة الأولى، 2016.
- مجموعة مؤلفين، الجهوية الموسعة بالمغرب (أي نموذج مغربي على ضوء التجارب المقارنة؟)، جمع وتنسيق سعيد جفري وكريم لحرش، طوب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، 2010.
- مجموعة مؤلفين، الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترايية بالمغرب - دراسات متكاملة -، تنسيق إدريس جردان وعبد المنعم لزعر، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020.
- مجموعة مؤلفين، صفقات الجماعات الترايية بين حكمة النص التشريعي ومتطلبات التنمية، إعداد وتنسيق عبد الحي الغربية وميمون خراط، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة فقه القضاء الإداري، العدد الحادي عشر، الجزء الأول، مطبعة الأمنية، الرباط، 2020.
- مجموعة مؤلفين، ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2014.



"دولة الحكامة" ورهانات النموذج التنموي "التراحي" الجديد بالمغرب

- مجموعة مؤلفين، مستجدات دستور 2011 وآفاق التطبيق: محاولة في بسط سبل التنزيل الديمقراطي لمقتضياته، إشراف وتنسيق ميمون خراط ونبيل بوحميدي، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، مكتبة الرشاد، سطات، 2014.

- محمد البكوري، النموذج التنموي: الأسس النظرية الكبرى، دار السلام، الرباط، 2019. - محمد اليعقوبي، تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب، فنون الطباعة والإشهار، فاس، الطبعة الأولى، 2005. دوريات:

- بكري الطاهر، إشكالية الفقر بالمغرب بين معدلات التفاوت المرتفعة وضعف الحكامة المحلية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 14، شتاء 2015.

- رشيد لبكر، تدبير التراب: من الوثيقة الدستورية إلى القوانين التنظيمية، مجلة مسالك، العددان 40/39، السنة 12.

- محمد اليعقوبي، دستور 2011 والمصطلحات القانونية: ملاحظات حول بعض المفاهيم، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 145/144، يناير-أبريل 2019.

- محمد موني، عماد أبركان، متطلبات الحكامة في التنمية الترابية بالمغرب، مجلة الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الأول، شتنبر 2015.

- هشام مليح، سؤال الحكامة الترابية بالمغرب، مجلة مسالك، عدد مزدوج 22/21، سنة 2012. أطروحات:

- رشيد أجلاب، "دور اللاتمرکز الواسع في مشاريع التنمية الترابية بالمغرب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية 2015/2016.

تقارير:

- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، "النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع"- التقرير العام-، أبريل 2021.

- "المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.

- مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحقوق في التنمية، مقدمة للولاية، يناير 2018.

مراجع أجنبية:

-F.Piron, La production politique de l'indifférence dans le nouveau management public, Anthropologie et Société, vol.27, n°3, 2003.

-Pierre-Noël Denieuil, Houda Laroussi, Le développement social local et la question des territoires, Paris :L'Harmattan, 2005.